AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/706
S/1997/944
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

021297 021297 97-34561

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من السيد أيتوغ بلومر

أتشرف بأن أشير إلى البيان الذي ألقاه ممثل القبارصة اليونانيين في اجتماع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال (استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات). ويتضمن البيان مزاعم تشوه إلى حد جسيم الحقائق القائمة في قبرص وتبين عمليا مرة أخرى أن الجانب القبرصي اليوناني مهتم أكثر بالناحية البلاغية بدلا من اهتمامه بالبحث عن تسوية متفاوض عليها للنزاع القبرصي.

ويشير ممثل القبارصة اليونانيين مرة أخرى، سعيا منه لتبرئة الجانب القبرصي اليوناني من مسؤولية خلق النزاع وإدامته في الجزيرة، إلى التدخل التركي المشروع في قبرص بأنه "غزو" و "احتلال". وأود أن أذكّر ممثل القبارصة اليونانيين أن الاحتلال الوحيد في قبرص هو قيام الجانب القبرصي اليوناني منذ ٣٤ عاما باغتصاب وإدامة احتلال مقر الحكومة المشتركة بين الطائفتين لجمهورية قبرص التي أنشئت بمقتضى معاهدات عام ١٩٦٠. وقد كان الهجوم المسلح الذي شنه القبارصة اليونانيون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ ضد الشعب القبرصي التركي وأمر الحكومة المشتركة بين الطائفتين هما اللذان أديا إلى تقسيم الجزيرة عندما اضطر الشعب القبرصي التركي إلى الإقامة في جيوب معينة، محروما من جميع الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية، لمدة ١١ عاما قبل التدخل التركي المشروع في عام ١٩٧٤. وقد أنشئ ما أطلق عليه "الخط الأخضر"، في عام ١٩٦٣ لتوفير الحماية للقبارصة الأتراك العزل.

وينسى الجانب القبرصي اليوناني أيضا بشكل مريح أن يشير إلى أن اليونان والمتعاونين معها في الجزيرة قاموا بانقلاب دموي في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ استهدف الإبادة النهائية للقبارصة الأتراك لتحقيق إنوسس، (الوحدة بين قبرص واليونان). وفي مواجهة هذا الخطر الوشيك، لم يكن أمام تركيا من خيار سوى ممارسة حقوقها والتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ والتدخل عسكريا في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤، لتلافي استعمار اليونان للجزيرة. ويشكل الوجود العسكري التركي في الجزيرة رادعا فعالا ضد طموح الجانب اليوناني - القبرصي اليوناني لتحويل قبرص إلى قبرص إغريقية واحتمال تجدد العدوان ضد القبارصة الأتراك، على نحو ما حدث خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤.

ويحاول ممثل القبارصة اليونانيين أن يعيد كتابة التاريخ بادعائه أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أنشئت عام ١٩٦٤ بعد أن استنجد الجناح القبرصي اليوناني في جمهورية قبرص المشتركة بين الطائفتين في ذلك الوقت بالأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ عندما واجه تهديد "التدخل من جار أقوى". وليس

هناك أبعد من ذلك عن الحقيقة. فالواقع أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أنشئت بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٨٦ المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٦٤ وأرسلت إلى الجزيرة كوسيلة لمنع حدوث مجزرة للشعب القبرصي التركي على يد القبارصة اليونانيين. ويشير السيد جورج و. بول، الذي كان وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت وزار الجزيرة في شباط/فبراير ١٩٦٤ في مذكراته إلى أنه قال بغضب شديد لزعيم القبارصة اليونانيين، رئيس الأساقفة مكاريوس أن "العالم لن يقف مكتوف الأيدي ويجعلكم تحولون هذه الجزيرة الجميلة إلى مجزر خاص بكم" (The Past Has Another Pattern، صفحة ٣٤١). وعلاوة على ذلك، يشير السيد بول، في تناقض واضح مع الادعاءات التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين إلى أنه أبلغ واشنطن بما يلي في ذلك الوقت "كتبت أن القبارصة اليونانيين لا يريدون قوة لحفظ السلام؛ وكل ما يريدونه أن يُتركوا على انفراد ليقتلوا القبارصة الأتراك" (صفحة ٣٤٥).

ومن الواضح أن الدرس الحقيقي المستفاد من تجربة الأمم المتحدة في حفظ السلام في قبرص أنه حتى عندما يحدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كما يلي "أن تبذل أقصى جهدها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، للحيلولة دون تجدد نشوب القتال، وأن تسهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإعادة القانون والنظام والعودة إلى الأحوال الطبيعية"، فإن هذا لا يمكن أن يتيسر عندما يغتصب أحد أطراف النزاع مقر الحكومة ويستخدمه كوسيلة لمقاضاة شريكه السابق. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية عندما يقوم النظام الغاصب بتعزيز مركزه غير الشرعي بدلا من أن يسعى إلى تحقيق تسوية تتضمن تقاسم السلطة مع نفس الجانب الذي حاول أن يخضعه بقوة السلاح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.

وفيما يتعلق بإشارة ممثل القبارصة اليونانيين إلى "اقتراح التجريد من السلاح" الذي قدمه زعيم القبارصة اليونانيين، السيد غلافكوس كليريدس، أود أن أشير إلى أنه يشكل تناقضا في اللفظ بالنسبة للإدارة القبرصية اليونانية حيث تضطلع بحملة مكثفة للتسلح تتماشى مع سياستها في التصعيد والتوتر من ناحية، ثم تتشدق ليس إلا بعبارة التجريد من السلاح من ناحية أخرى. ومنذ بدء ما يسمى بـ "نظرية الدفاع المشترك" مع اليونان في عام ١٩٩٣، اضطلعت الإدارة القبرصية اليونانية بتعزيز غير مسبوق للأسلحة والقوات المسلحة، بما في ذلك شراء نظام القذائف S-300 المتطور انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتتالية المتعلقة بقبرص. ومع بناء وافتتاح القاعدة الجوية العسكرية في بافوس وقرب الانتهاء من القاعدة البحرية في زوغي من أجل استعمال القوات المسلحة اليونانية، تحول جنوب قبرص فعلا إلى مركز عسكري لليونان.

وتشير بوضوح الحملة القبرصية اليونانية الدعائية الافترائية إلى أن الجانب القبرصي اليوناني ليس مهتما بحل النزاع وإنما يفضّل الحالة السائدة التي يعامل فيها بأنه "حكومة قبرص" ويرى احتمال أن يصبح عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي باسم "قبرص". وهؤلاء الأطراف المهتمون بالتسوية السلمية لنزاع قبرص يجب أن يعاملوا الطرفين في قبرص على وجه المساواة، لو أريد أن يتوفر لدى القبارصة اليونانيين الحافز الذي يدفعهم إلى السعي إلى التوصل إلى تسوية متفاوض عليها.

وأكون ممتنا لو أمكنكم تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص

- - - - -